دور المؤسسات في الاستثمار الريادي
التأثيرات المترتبة على السياسة التنموية

■ فريـــــدريك سوتيه *

■ ترجمة: علي الحارس

نبذة تعريفية :

فريدريـك سـوتيه (**Frederic Sautet**)

• زميـل بحثـي أقـدم في مركـز ميركاتـوس التابـع لجامعـة جـورج ميسـون.

• عمـل، قبـل انضمامـه لميركاتـوس، خبـيرا اقتصاديـا أقـدم في البعثـة التجاريـة النيوزيلنديـة، ومحلـلا أقـدم في وزارة الخزانـة النيوزيلنديـة حيـث كان يركـز عملـه عـلى التحـول الاقتصـادي والاسـتثمار الريـادي وتطويـر المرافـق والسياسـة الضريبيـة.

• يحمـل شـهادة دكتـوراه في الاقتصـاد مـن جامعـة باريـس دوفـين (**Université de Paris Dauphine**)، وقـد أنجـز عملـه البحثـي المتعلـق بهـا في معهـد الدراسـات السياسـية في باريـس.

• درس أيضـا في جامعـة نيويـورك دراسـات مـا بعـد الدكتـوراه.

• يركـز عملـه الحـالي عـلى الاسـتثمار الريـادي والمؤسسـات والتغيـير الاجتماعـي.

مركـز ميركاتـوس (**Mercatus Center**)

• يتبـع مركـز ميركاتـوس لجامعـة جـورج ميسـون، وهـو منظمـة بحثيـة

* مركز ميركاتوس / جامعة جورج ميسون.

تعليمية توعوية تعمل مع الأكاديميين والخبراء السياسيين والمسؤولين الحكوميين من أجل الوصل بين التعليم الأكاديمي وبين الممارسات الفعلية على أرض الواقع.

• تتمثل مهمة مركز ميركاتوس في تقديم أبحاث وتطبيقات رصينة متنوعة المشارب الأكاديمية في مجال العلوم الإنسانية من أجل الدمج بين النظرية والممارسة في إنتاج حلول تدفع قدما، وبطريقة مستدامة، نحو مجتمع مدني حر مزدهر. وقد أطلق المركز عدة برامج بحثية توعوية لخدمة هذه المهمة، وهي: كابيتول هيل كامبوس، مشروع مساءلة الحكومة، برنامج الدراسات التنظيمية، مشروع التغيير الاجتماعي، والمبادرة العالمية للازدهار.

ملخص تنفيذي

لم يكن النجاح حليف الأعوام الخمسين الأخيرة من المعونات التنموية، ويعود جزء من السبب في هذا الفشل إلى التركيز على مقاربات وسياسات ماكروية لم تشدد على دور السياق المؤسساتي المحلي الذي تواجهه العوامل الاقتصادية.

وفي العقد الأخير برزت فكرة المؤسسات في مقدمة النصائح الاقتصادية، لكن ذلك لم يصاحبه اتضاح لدور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، ولذلك فإن هذا الدور يتعرض لانتقادات ممن يعتقدون بأن المؤسسات ليست إلا بدعة فكرية رائجة ستزول بمرور الزمن.

إن هذه الدراسة تهدف إلى شرح كيف أن المؤسسات تلعب دورا حيويا في توسع النشاط الاستثماري الريادي، والذي يتبوأ موقع القلب من عملية النمو والتنمية الاقتصادية؛ فالدول التي يغيب عنها الأداء الاقتصادي المتميز لا تفتقر بشكل عام إلى الاستثمار الريادي، وإنما تفتقر إلى السياق المؤسساتي الصائب الذي يؤوي الاستثمار الريادي ويجعله مفيدا على الصعيد الاجتماعي. إن العامل المهم في التنمية هو القواعد التي يتبعها الأفراد وكيفية تحديد هذه القواعد وفرضها.

إننا نلاحظ في الاقتصاد الناجح أن القواعد الرسمية تصطف مع الأعراف اللارسمية وترعى النشاط الريادي من خلال تحديد حقوق الملكية وفرضها. ولا بد أن يكون هدف السياسة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي منصبا على إعادة تأسيس

إطـار مؤسسـاتي يسـمح للنشـاط الريـادي المنتـج اجتماعيـا بـأن يزدهـر مـن خـلال تخفيـض تكلفـة الانخـراط في النشـاطات المنتجـة. وهـذه الدراسـة تعـرض لثلاثـة تأثـيرات تترتـب عـلى السياسـات المتبعـة:

١. تحديد نقطة انطلاق الإصلاح.

٢. بناء الإمكانية المؤسساتية.

٣. تهيئـة بيئـة تفضـل الاسـتثمار الريـادي المنتج.

وعـلى الرغـم مـن اللايقـين المحيـط بالطريـق إلى الإصـلاح، فـإن المهـم أن لا ننسـى بـأن نوعيـة المؤسسـات الرسـمية واللارسـمية تلعـب الـدور الأول في الاسـتثمار الريـادي المنتـج.

مقدمة :

بعـد نصـف قـرن مـن الجهـود المبذولـة في مجـال المعونـات التنمويـة، أصبحـت «المؤسسـات» خـلال السـنين القليلـة الماضيـة في مقدمـة الاستشـارات السياسـية؛ فالعديـد مـن المنظـمات العاملـة في مجـال رعايـة التنميـة والمسـاعدة عـلى التحـول الاقتصـادي أقدمـت عـلى تبنـي نظـرة تقـول بـأن المؤسسـات تلعـب دورا مهـما، كـما إن المدرسـة السـائدة في الاقتصـاد أخـذت تـولي المزيـد والمزيـد مـن الاهتـمام لفكـرة المؤسسـات. لكننـا نلاحـظ في الوقـت نفسـه بـأن دور المؤسسـات في التنميـة الاقتصاديـة يبقـى مبهـما للكثـير مـن النـاس، ولهـذا السـبب فإنـه يتعـرض للانتقـاد مـن الذيـن يعتقـدون بـأن المؤسسـات ليسـت إلا بدعـة فكريـة رائجـة سـتزول بمـرور الزمـن.

إن هـذه الدراسـة تـشرح كيـف أن المؤسسـات تلعـب دورا حيويـا في توسـع نشـاط الاسـتثمار الريـادي، والـذي يتبـوأ موقـع القلـب مـن عمليـة التنميـة والنمو الاقتصـادي؛ وأن مفهـوم المؤسسـات، عندمـا يطـرح بمضمونـه الحقيقـي دون الاكتفـاء بلفظـه الطنـان، ليـس بدعـة اقتصاديـة مؤقتـة الـرواج وإنـما هـي مكـون مصـيري مـن مكونـات العمليـة الناجحـة لصياغـة السياسـات.

وفي الصفحـات التاليـة سـنوضح بـأن ما ينقـص الـدول التـي تعـاني مـن ركـود الأداء الاقتصـادي ليـس الاسـتثمار الريـادي بذاتـه، وإنـما ينقصهـا السـياق المؤسسـاتي الصائـب الـذي يـؤوي الاسـتثمار الريـادي ويجعلـه مفيـدا عـلى الصعيـد الاجتماعـي؛ ولهـذا فـإن العامـل المهـم في التنميـة والنشـاط الريـادي هـو القواعـد التـي يتبعهـا الأفـراد وكيفيـة تحديـد هـذه القواعـد وفرضهـا.

إن الرسـالة الأساسـية التـي تحـاول هـذه

الدراسة إيصالها تتمثل في أنه ما لم تكن القواعد الرسمية (أ.) تصطف مع الأعراف اللارسمية، و(ب.) تفضل النشاط الريادي (أي: تحديد وفرض حقوق الملكية وقانون العقود وغيرها)، و(ج.) تُفرض بفعالية في بيئة تعمل في ظل حكم القانون، فلن تصبح التنمية المستدامة والازدهار المستدام من الأمور التي تتحقق على أرض الواقع.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

أولا. تحليل المؤسسات والاستثمار الريادي.

ثانيا. عرض تجريبي من دراسة ميدانية قام بها مركز ميركاتوس حول النشاط الريادي في الريف الروماني.

ثالثا. التأثيرات المترتبة على السياسة التنموية:

أ. الإصلاحات السياسية الفعالة تبدأ بأرضية متينة تأخذ بعين الاعتبار البنيتين الرسمية واللارسمية معا، ولا تغفل الاهتمام بأوجه الفهم الذي تحمله العناصر الاقتصادية المحلية الفاعلة.

ب. الإصلاحات الناجحة تنشئ الإمكانية المؤسساتية الضرورية لتطبيقها .

ج. الإصلاحات الناجحة تؤدي إلى تهيئة البيئة لاحتضان «الاستثمار الريادي المنتج» من خلال تخفيض تكلفة الانخراط في النشاطات المنتجة بالمقارنة مع تكلفة الانخراط في أنشطة اقتصادية تجنبية أو مدمرة اجتماعيا.

أولا. تحليل

يتفق معظم الاقتصاديين وصناع السياسات على أن المؤسسات والاستثمار الريادي من المكونات المهمة للمجتمع المزدهر، وهذا التحليل يهدف إلى شرح كيف أن البيئة المؤسساتية المتينة والنشاط الريادي يلعبان دورا مهما في التنمية والأداء الاقتصادي من خلال إظهار كيفية تفاعلهما مع بعضهما بعضا. وبعبارة أخرى: إن هذا التحليل يقدم تحليلا قصيرا لكنه مفصل للكيفية التي تقوم المؤسسات وفقها بتشكيل الاستثمار الريادي الذي يلعب دور القوة المحركة لأي منظومة سوقية مزدهرة.

أ. المؤسسات

أ.١. تعريف المؤسسات

ليس من الواضح دائما ما يعنيه الاقتصاديون وصنّاع السياسات بمصطلح «المؤسسات»، فعلى سبيل

المثـال: يجـري الخلـط أحيانـا بـين المؤسسـات والمنظـمات، وهنـا يمكـن الاسـتفادة مـن توضيـح للاقتصـادي الحائـز عـلى جائـزة نوبـل دوغـلاس نـورث (**Douglas North**)، حيث يـشرح ذلـك بقولـه: «المؤسسـات هـي قواعـد اللعبـة في المجتمـع، أو يمكـن القـول بشـكل أكثـر رسـمية: بأنهـا هـي القيـود التـي يبتكرهـا الإنسـان لتشـكيل التفاعـل البـشري».[1] إن المؤسسـات، بـكل بسـاطة، هـي القواعـد والأعـراف التـي يتبعهـا الأفـراد أثنـاء الحيـاة اليوميـة، والقيـود الرسـمية واللارسـمية وخصائـص فرضهـا.

ويمكننـا أن نسـتعين بالألعـاب الرياضية كمثـال، فالمؤسسـات تشـبه القواعـد التـي تسـمح للاعـب كـرة المـضرب بمعرفـة مـا ينبغـي فعلـه ومـا ينبغـي تجنبـه أثنـاء اللعـب، ومـن دون هـذه القواعـد لـن تكـون هنـاك لعبـة كـرة المـضرب في الأصـل، لأنـه يكـون لدينـا حينهـا وسـيلة للعـب وتحقيـق الفـوز، فـكل لعبـة مـن الألعـاب الرياضيـة تحتـاج إلى قواعـد تؤطـر سـلوك كل مـن يشـترك فيهـا؛ وعـلى نحـو مشـابه: فـإن مؤسسـات المجتمـع هـي القواعـد التـي تقـدم الإطـار الـذي يتفاعـل النـاس ضمنـه.[2]

أ.٢. دور المؤسسات

المؤسسـات تقـدم التوجيـه الـذي يسـمح بتطـور أنـماط سـلوك ممـا يـؤدي في النهايـة إلى إنقـاص سـوية اللايقـين في التفاعـل الاجتماعـي، وهـذه الوظائـف الثـلاث ليسـت إلا وجوهـا لعملـة واحـدة لكننـا سـنميز بينهـا عـلى المسـتوى التحليـلي مـن أجـل تقديـم صـورة أفضـل لتوضيـح الـدور الـذي تلعبـه المؤسسـات:

١. المؤسسات تقدم التوجيه

إذا كانـت المؤسسـات تؤطـر سـلوك الأفـراد، فإنهـم تقـوم أيضـا، وكنتيجـة مـن نتائجهـا، بتوفـير بنيـة المحفـزات التـي يواجههـا الأفـراد في نشـاطاتهم. وبعبـارة أخـرى: إذا لم يسـتطع المـرء أن يفـوز في مبـاراة لكـرة المـضرب مـن خـلال اللعـب مـن خـارج خطـوط الملعـب أو بجعـل الكـرة ترتـد عـن الأرض مرتـين فـإن اللاعبين سـيتحفزون لتطويـر إمكانيتهـم بحيـث ينحـصر لعبهـم ضمـن خطـوط الملعـب وأن يسرعـوا دائـما إلى الركـض خلـف الكـرة وإرسـالها للخصـم قبـل أن ترتـد عـن الأرض لمـرة أخـرى. ولـو علـم المـرء بأنـه لا يسـتطيع الفـوز إلا باللعـب ضمـن الخطـوط، فـإن هـذا سـيجبره عـلى إجـادة إرسـال الكـرة ضمـن

حدود الملعب، كما إن ذلك من شأنه أن يوجه أفعاله وتوقعاته في ما يخص ما يمكن للخصم فعله أو ما يجب عليه الامتناع عنه.[٣]

٢. المؤسسات تسمح بتطور أنماط سلوك

تقدم المؤسسات، من خلال توجيهها للأفعال، عونها للتفاعل الاجتماعي في الحياة اليومية؛ فعلى سبيل المثال: إن قيادة السيارة على الجانب الأيمن من الشارع تمثل قاعدة توجه سائقي السيارات على نحو يسمح بتنسيق السيارات، وهذا التنسيق إنما يحدث لأن جميع السائقين يتبعون القاعدة نفسها، والتي تساعد السائقين في اتخاذ الخيارات على الطريق. ويشرح نورث ذلك بأن وجود مجموعة مضمّنة من المؤسسات في الحياة اليومية هو الذي يزيل الكثير من الخيارات الصعبة التي لكان يجب، في حالة غياب المؤسسات، أن يتم اتخاذها من أجل تحقيق التفاعل الاجتماعي.[٤] إننا عندما نقود السيارة في الشارع لا يتوجب علينا أن نختار الجانب الذي نسير عليه كلما واجهتنا سيارة أخرى، وذلك لأن جميع السائقين يقبلون القاعدة نفسها ويتبعونها.

٣. المؤسسات تنقص سوية اللايقين

يلي ذلك أن المؤسسات تنقص سوية اللايقين في التفاعل الاجتماعي عبر تقديم بنية يمكن للجميع أن يمارسوا نشاطاتهم ضمنها. وهذه الوظيفة تتبوأ أهمية كبيرة لأنها تفسح المجال لحدوث تنسيق بين الخطط، وفي الواقع: إن المرء يعجز عن التفاعل الاجتماعي في حالة الغياب الكامل للمعرفة المتعلقة بما يوجه أفعال الآخرين ضمن السياق الاجتماعي؛ فعندما لا أعلم ما هي القواعد التي يتبعها خصمي في كرة المضرب لا يمكنني ممارسة هذه اللعبة بسبب السوية العالية من اللايقين، ويصح أيضا تكرار القول نفسه بشأن «اللعبة الاقتصادية». وبما أن المؤسسات توجه الفعل البشري ضمن السياق الاجتماعي، فإنها تنقص سوية اللايقين في التفاعل الاجتماعي، وإذا عدنا لمثال «قواعد الشارع» فإن اللايقين الذي يواجهه السائق بشأن تصرفات السائقين الآخرين ستنخفض سويته بسبب وجود القواعد؛ وهكذا فإن هذه القواعد هي من يجعل السائق أكثر ثقة في متابعة سيره في الشارع.

إذا أخذنا هذا التحليل بعين الاعتبار،

فمـن السـهل علينـا حينهـا أن نفهـم بأنـه إذا أردنـا للمؤسسـات أن تنقـص سـوية اللايقـين فيجـب عليهـا أن تتمتـع بأقصى حـد ممكـن مـن الاسـتقرار ومـن قابليـة التنبـؤ مـع مـرور الزمـن، وذلـك كـي يكـون مـن الممكـن اسـتخدامها كأدوات موجهـة في التفاعـل الاجتماعي.

أ.٣. طبيعـة المؤسسـات.. بـين الرسـمية واللارسـمية

يمكـن للمؤسسـات أن تتخـذ شـكل كل مـن القواعـد الرسـمية واللارسـمية؛ فالمؤسسـات يمكنهـا أن تكـون رسـمية وصريحـة كالدسـتور الأمريكـي مثـلا، ويمكنهـا أيضـا أن تكـون لارسـمية وخفيـة كالأعـراف السـلوكية الاجتماعيـة التـي يقبلهـا معظـم النـاس (في المجموعـات المتجانسـة ثقافيـا) دون أن تكـون لهـا صيغـة مكتوبـة بأي شـكل مـن الأشـكال (كالقواعـد الاجتماعيـة المتعلقـة بتوقـير كبـار السـن مثـلا).

إن قواعـد كـرة المـضرب التـي أشرنـا إليهـا سـابقا تعتـبر مـن القواعـد الرسـمية، فهـي مكتوبـة ضمـن كتـاب القواعـد الـذي يصـدره الاتحـاد الـدولي لكـرة المـضرب؛ لكـن مقيـدات السـلوك البـشري لا يتوجـب عليهـا أن تكـون رسـمية وصريحـة إذا أردنـا لهـا أن تفعـل فعلهـا، ففـي الحقيقـة، إننـا نجـد بـأن الأعـراف والتقاليـد الاجتماعيـة للسـلوك موجـودة في كل مـكان وهـي تتغـير بحسـب البيئـة الاجتماعيـة. وعـلى سـبيل المثـال: بينـما تتصـف قواعـد كـرة المـضرب بأنهـا مكتوبـة بالتفصيـل فإنهـا لا تغطـي كل مـا يتعلـق بهـذه الرياضـة، فاللاعـب يتبـع قواعـد غـير مكتوبـة أيضـا، وهـي قواعـد تتعلـق بالاحـترام والإحمـاء والخدمـة واتخـاذ القـرارات وحـل النزاعـات ...إلـخ.[٥]

التمييز ما بين الرسمي واللارسمي

يقـع التمييـز مـا بـين المؤسسـات الرسـمية واللارسـمية في صلـب اقتصاديـات المؤسسـات؛ فالقواعـد التي تحكـم التعامـل الاجتماعـي لا تنحـصر، بشـكل عـام، في المؤسسـات الرسـمية، وإنـما تتضمـن أعرافـا لارسـمية (غـير مكتوبـة) لـلأداء يتبعهـا الأفـراد في نشـاطاتهم اليوميـة. إن المؤسسـات التـي تهـم الأفـراد هـي المؤسسـات التـي يتبعونهـا (رسـمية كانـت أم لارسـمية)، أمـا التمييـز بـين النوعـين فهـو يتبـوأ منزلـة حاسـمة في تصميـم السياسـات التـي يـراد لهـا أن تؤثـر عـلى سـلوك النـاس.

وكـما سـنلاحظ في مـا يـلي مـن هـذه الدراسـة، فـإن الأداء الاقتصـادي سـيصاب بالاضطـراب عندمـا لا يكـون

هنالك تداخل بين القواعد الرسمية واللارسمية، وهي الحالة النمطية التي تحصل عندما لا تكون القواعد الرسمية انعكاسا للقواعد اللارسمية للأداء.

الفجوة ما بين النوعين ووجود تكاليف الفرض

لا تؤثر المؤسسات على سلوك الناس إلا عندما تُفرض عليهم؛ وعندما لا يكون هنالك تداخل بين القواعد الرسمية واللارسمية، ولا يمكن فرض المؤسسات الرسمية على نحو ملائم، فإن المؤسسات اللارسمية هي التي تتبوأ موقع الأولوية، وهذا يجعل فرض القواعد الرسمية أمرا صعبا يتطلب بذل التكاليف.[٦]

يمكن للفرض أن يتخذ أشكالا عديدة، فقد يكون عبارة عن غرامة لانتهاك قوانين المرور، وقد يكون نظرة احتقار نرمق بها من لا يوقر كبار السن. وإن تكاليف فرض البنية المؤسساتية الرسمية ترتفع كلمة انخفضت سوية التداخل بين القواعد الرسمية واللارسمية. وكلما انخفضت سوية هذا التداخل كلما كان من الصعب على صنّاع السياسات أن يكون لهم تأثير على سلوك الأفراد، وازدادت مع ذلك تكلفة فرض المنظومة الرسمية.

وإذا لم يكن هنالك قدر عقلاني من المعرفة الجيدة بالمؤسسات اللارسمية التي توجد في المجتمع، فإن صنّاع السياسات سيعجزون عن إصلاح المؤسسات الرسمية وسيفترضون بأنها قادرة على «الصمود». إن اتباع الأفراد للقواعد الرسمية التي تشرعها الحكومة يعتمد، إلى مدى بعيد، على التوازي بين القواعد الرسمية وبين الأعراف اللارسمية للأداء.

إن الإصلاح السياسي يجب أن يضع ضمن أهدافه: تمييز التداخل (أو غيابه) بين القواعد الرسمية واللارسمية من أجل الوصول إلى الحد الأدنى من تكاليف فرض المنظومة القانونية الرسمية؛ فترتيبات الفرض تعتبر جزءا من الأمور التي تحدد المؤسسات، ولذلك فهي عنصر رئيسي من عناصر بنائها.

والشكل التالي يقدم وصفا للتفاعل ما بين القواعد الرسمية واللارسمية، فعندما يكون هنالك تداخل بين النوعين سنجد بأن تكاليف الفرض أقل مما هو عليه الحال عند غياب التداخل، ولهذا يجب على الإصلاح السياسي المستدام أن يهدف إلى تشجيع حصول هذا التداخل عندما يكون

ممكنـا.[٧]

أ.٤. تغير المؤسسات وتطورها

لا شـك في أن اسـتقرار المؤسسـات وقابليتهـا للتنبـؤ مـن الـشروط الضروريـة كـي تـؤدي المؤسسـات وظيفتهـا، لكـن كلاّ مـن المؤسسـات الرسـمية واللارسـمية يمكنهـا أن تتغـير أو تتطـور بمـرور الوقـت؛ فالمؤسسـات التـي تـم تصميمهـا يمكـن تعديلهـا أو إصلاحهـا، أمـا المؤسسـات التـي لم يتـم إنشـاؤها بشـكل رسـمي فتتطـور عـلى نحـو تلقائـي عـلى أسـاس المـدى الـذي تصـل إليـه في مجـال انتفـاع أفـراد المجتمـع منهـا.

إن القواعـد اللارسـمية يصعـب التأثـير عليهـا، وذلـك في المـدى القريـب عـلى الأقـل، ومـع ذلـك فإنهـا ضروريـة لفهـم حـدود عمليـة بنـاء المؤسسـات، وذلـك

لأن تجاهـل القواعـد اللارسـمية دائـما مـا يجعـل فـرض القواعـد الرسـمية أكثـر تكلفـة. إن تصميـم المؤسسـات الرسـمية يتطلـب مـن صنّـاع السياسـات أن يركـزوا انتباههـم عـلى المؤسسـات اللارسـمية القائمـة وذلـك بسـبب العواقـب التـي تنتـج عنهـا في مجـال الأداء الاقتصـادي.[٨]

ب. الاستثمار الريادي

ب.١. تعريف الاستثمار الريادي

الاسـتثمار الريـادي (**Entrepreneurship**) هـو المصـدر الأسـاسي للتغيـير في المنظومـة الاقتصاديـة، وهنالـك عـدد متزايـد مـن الاقتصاديـين الذيـن يولـون المسـتثمر الريـادي دورا كبـيرا في شرحهـم لـلأداء الاقتصـادي. وفي هـذا القسـم سـنقدم وصفـا لوظيفـة الاسـتثمار الريـادي ونـشرح سـبب اعتبـار هـذه الوظيفـة مصـدرا للتنميـة الاقتصاديـة.

ب.٢. وظيفة الاستثمار الريادي

إن مشـكلتي الفقـر والتنميـة لا تنشـآن مـن وفـرة الاسـتثمار الريـادي في بلـد وغيابـه في بلـد آخـر، فالنشـاط الريـادي لم يتعـرض لأزمـة وجـود في أي مـكان أبـدا.[٩] والاسـتثمار الريـادي لا يشـمل نشـاطات المخاطـرة الاسـتثنائية وحسـب (كتأسـيس الـشركات مثـلا)، وإنـما يضـاف إلى ذلـك الكثـير مـن النشـاطات العاديـة التـي تحـدث داخـل المنظـمات وخارجهـا، وهـذا الأمـر يـأتي مـن منطلـق أن الاسـتثمار الريـادي يـدور حـول مفهـوم الابتـكار والاكتشـاف، وهـو أمـر يسـتطيع كل فـرد أن يقـوم بـه إلى درجـة معينـة. إن السـلوك الريـادي لا يعتمـد عـلى ثقافـة معينـة أو عـلى

عـرق بذاتـه، وإنـما يمكننـا أن نجـده في كل المجتمعـات وعـلى امتـداد جميـع الإثنيـات، بـل إن الابتـكار والاكتشـاف قـد يتواجـدان حتـى في السـياقات غـير التجاريـة، لكـن مـا يهمنـا في مجـال السياسـات هـو النشـاط الريـادي في السـياق الاجتماعـي للتبـادل السـوقي.

ب.٣. الاسـتثمار الريـادي كمصـدر للتنميـة الاقتصاديـة

دأب الاقتصاديـون تقليديـا عـلى النظـر إلى تحـدي النمـو الاقتصـادي باعتبـاره مسـألة تتعلـق بالتغلـب عـلى مشـكلة تناقـص الإيـرادات (الاسـتمرار في اسـتخدام مـورد مـن المـوارد يـؤدي إلى إنتـاج حصيلـة متناقصـة يومـا بعـد يـوم). وحـل هـذه المشـكلة يكمـن نظريـا في وجـود آليـات (التعليـم، البحـث العلمـي، البنـى التحتيـة، ...إلـخ) ترفـع سـوية الإنتاجيـة (إنتـاج حصيلـة أكـبر باسـتخدام كميـة أقـل مـن المـوارد بمـرور الزمـن)، لكـن مـا كان الاقتصاديـون يفتقـرون إليـه هـو التوصـل إلى شرح لكيفيـة الإنجـاز الفعـلي لزيـادة الإنتاجيـة.

إن مفاتيـح هـذه المشـكلة تكمـن في الفهـم بـأن زيـادة الإنتاجيـة هـي الزيـادة المتحققـة في كميـة المعرفـة النافعـة اجتماعيـا؛ وبعبـارة أخـرى: إن مصـدر التغيـرات في الإنتاجيـة يكمـن في زيـادة المعرفـة المتولـدة عـن النشـاط الريـادي، ولذلـك يمكـن القضـاء عـلى مشـكلة الإيـرادات المتناقصـة بفضـل الـذكاء البـشري الـذي يظهـر عـبر الاسـتثمار الريـادي.

إن الاعـتراف بالاسـتثمار الريـادي باعتبـاره محـركا للتنميـة ينقلنـا إلى سـؤال جوهـري آخـر، وهـو: إذا كان الاسـتثمار الريـادي لم يتعـرض لأزمـة وجـود في أي مـكان أبـدا، وإذا كان هـو المصـدر الأسـاسي للنمـو الاقتصـادي، فلـماذا نلاحـظ أن بعـض الـدول يتمتـع بالغنـى وبعضهـا يعـاني الفقـر؟

ج. أهمية المؤسسات للاستثمار الريادي

رأينـا في مـا سـبق كيـف أنـه لا يمكـن لأي أحـد أن يلعـب كـرة المـضرب في غيـاب القواعـد الرسـمية واللارسـمية، فـما يحـدد معنـى هـذه اللعبـة ليـس معرفـة اسـتخدام المـضرب والكـرة فحسـب، وإنـما يتطلـب ذلـك معرفـة القواعـد التـي يتبعهـا اللاعبـون أيضـا؛ وعـلى النحـو ذاتـه: فـإن الاسـتثمار الريـادي لا يمكنـه العيـش بـلا قواعـد، فـما يهـم الاسـتثمار الريـادي ليـس اكتشـاف فرصـة الربـح واغتنامهـا فحسـب، وإنـما يشـمل ذلـك أيضـا حـدوث هـذه العمليـة في سـياق مـن

القواعـد التـي تشـكل بنيـة ممارسـة اللعبـة الاقتصاديـة.

ومـن هـذا السـبب تنبـع أهميـة المؤسسـات في الأداء الاقتصـادي، فـإذا أردنـا أن نفهـم كيفيـة أداء اقتصـادات العـالم، يجـب علينـا أن ننظـر إلى طبيعـة المؤسسـات الرسـمية واللارسـمية العاملـة فيهـا، وذلـك لأن هـذه القواعـد تؤثـر عـلى طبيعـة النشـاط الريـادي الحاصـل.

ج.١. دور الربح النقدي

وكـما أشرنـا قبـل قليـل، فـإن الاسـتثمار الريـادي يجـري فهمـه تقليديـا مـن خـلال السـياق الاجتماعـي، وهـذا يعنـي بـأن الاكتشـافات الريادية سـتميل إلى أن تكـون نافعـة اجتماعيـا (أي: بأنهـا تنفـع جميـع أطـراف عمليـة التبـادل، وأنهـا تنفـع أطرافـا أخـرى ليسـت منخرطـة في التبـادل بشـكل مبـاشر بسـبب مـا تخلقـه مـن فـرص إضافيـة لمسـتثمرين رياديـين آخريـن). إن المسـتثمر الريـادي يكتشـف مكاسـب غـير معروفـة مـن عمليـة التبـادل، وذلـك مـن خـلال اكتشـافه لفـرص الربـح، وعـلى هـذا الأسـاس فـإن عمليـة الاكتشـاف تعتمـد أساسـا عـلى وجـود الأربـاح.[١٠]

ومـع ذلـك فـإن الأربـاح لا توجـد في العـدم، وإنـما هـي تنبثـق مـن وجـود المؤسسـات، ولهـذا فـإن الترتيبـات المؤسسـاتية التـي تحكـم وجـود الأربـاح سـتقرر طبيعـة الاسـتثمار الريـادي.

ج.٢. الأنماط الثلاثة للاستثمار الريادي

وهكـذا يمكننـا التعبـير عـن الأحجيـة السـابقة كـما يـلي: بـما أن الاسـتثمار الريـادي لم يتعـرض لأزمـة وجـود في أي مـكان أبـدا، فلـماذا يبـدو بـأن بعـض الـدول تنتفـع مـن النشـاط الريـادي بينـما تفشـل غيرهـا في ذلـك؟

إن الإجابـة تكمـن في الإدراك بأنـه بينـما يعتـبر الاسـتثمار الريـادي حـاضرا دائـما فإنـه ربـما ليـس موجهـا دائـما باتجـاه نشـاطات منتجـة اجتماعيـا؛ وهـذا يعتمـد عـلى المحفـزات الناتجـة عـن المؤسسـات الرسـمية واللارسـمية الموجـودة في المجتمـع.[١١] والمنظومـة القانونيـة الرسـمية توفـر البنيـة الرئيسـية التـي يتنظـم النشـاط الريـادي حولهـا؛ وبحسـب طبيعـة المؤسسـات الرسـمية يتوجـه الاسـتثمار الريـادي باتجـاه واحـد أو أكثـر مـن هـذه الأنـماط الثلاثـة للنشـاطات:

- النشاطات المنتجة.
- النشاطات التجنبية.
- النشاطات المدمرة اجتماعيا.

الاستثمار الريادي المنتج

تعتبر المؤسسات في هذه الحالة انعكاسا للأعراف اللارسمية للأداء وتقدم المحفزات للمستثمر الريادي كي يكتشف ويغتنم الفرص النافعة اجتماعيا. أما المؤسسات الرسمية فهي تحدد وتفرض حقوق الملكية في ما يتعلق بما يجري تداوله من سلع وخدمات. وهنا تتصف تكاليف فرض المنظومة القانونية الرسمية بأنها منخفضة كما إن المجتمع ينتفع من الاستثمار الريادي المنتج مع قيام المستثمر الريادي باكتشاف فرص الربح واستغلالها.

الاستثمار الريادي التجنبي

نجد في هذه الحالة الثانية بأن المؤسسات الرسمية تقدم المحفزات للمستثمر الريادي كي يتجاهل، وبالتالي: يتجنب، الإطار المؤسساتي الرسمي، ويعود سبب ذلك إلى أن المنظومة القانونية الرسمية تنقص من قيمة المكاسب المتحققة من التبادل، مما يبعد الأفراد عن الترتيبات الرسمية، والشائع في معظم الحالات أن هذا الأمر يحدث عندما ترتفع سوية الضرائب والضوابط أو عندما يفتقر التشريع إلى الاستقرار ولا يقدم اليقين اللازم لحدوث التبادل والاستثمار (تتصف حقوق الملكية في هذا الوضع بالضعف وباللايقين). إن الاستثمار الريادي التجنبي يتسبب بتكاليف كبيرة على كاهل المجتمع، وذلك لأن المستثمر الريادي يجب عليه أن يخصص موارده على نحو يتيح له تجنب المنظومة الرسمية فيمارس عمله في الخفاء إذا أراد الاستمرار في استغلال الفرص النافعة اجتماعيا، وهذه الموارد كان يمكن، لولا الوضع السائد، توظيفها في نشاطات منتجة.

الاستثمار الريادي المدمر اجتماعيا

يحدث الاستثمار الريادي المدمر اجتماعيا عندما يقوم المجتمع بتقديم محفزات للانخراط في نشاطات مدمرة اجتماعيا (أي: ألعاب صفرية أو سلبية الحصيلة)؛[١٢] ونجد أكثر الأمثلة شيوعا لهذا الأمر في السرقة والتربح (أي: تحصيل إيرادات من نشاطات يحميها القانون ويتحمل تكلفتها المستهلك ودافع الضرائب). فإذا كانت المؤسسات الرسمية تفتقر إلى الاستقرار و/ أو يمكن التلاعب بها لتحقيق مكسب شخصي، فإنها تخلق محفزات للانخراط في استغلال القواعد الرسمية من خلال التعدي

على من ينخرط في نشاطات منتجة اجتماعيا.

ج.٣. المؤسسات والاستثمار الريادي والموارد

إن البيئة المؤسساتية الرسمية واللارسمية التي يعمل ضمنها المستثمر الريادي تمارس تأثيرها على كيفية استخدامه للموارد المتاحة؛ فالاستثمار الريادي لا يعتمد على الموارد التي يتيحها اقتصاد ما، وإنما يهتم أساسا بنوعية المؤسسات التي تسمح باستغلال الموارد والفرص. إن الأفراد والقواعد التي يتبعونها هي الموارد الأساسية التي يجب أن ينتبه إليها الاقتصاديون وصنّاع السياسات؛ والنتيجة النهائية للتحليل تشير إلى أنه لا البعد المكاني للأسواق والمراكز التجارية، ولا كمية الموارد الطبيعية التي تمتلكها البلاد، هو من يجعل البلاد تتمتع بالحيوية الاقتصادية؛ وإنما تتحقق هذه الحيوية بحسب المدى الذي تصل إليه المؤسسات الرسمية واللارسمية في توجيهها للاستثمار الريادي نحو نشاطات منتجة اجتماعيا.[١٣]

ج.٤. المؤسسات والمعلومات

إن الرسالة الجوهرية التي تنبثق من التحليل السابق تنص على أن الإطارات المؤسساتية المختلفة تقدم للمستثمر الريادي محفزات مختلفة؛ وهذا يعني أيضا بأن المعرفة المتولدة عن النشاط الريادي ستكون مختلفة باختلاف الأرضية المؤسساتية للمجتمع. وفي نهاية المطاف، فإن قضية المؤسسات والاستثمار الريادي هي قضية توليد المعرفة الضرورية لتحقيق زيادة الإنتاجية والتنسيق الأفضل للخطط الفردية. وأنا أدعي هنا بأن المجتمع المجهز ببيئة مؤسساتية تفضل الاستثمار الريادي المنتج هو المجتمع الوحيد الذي يمكنه إنتاج المعرفة الضرورية للازدياد المستمر في الإنتاجية وللتنسيق الفعال للنشاطات الفردية.

ثانيا. مثال ميداني.. الاستثمار الريادي في رومانيا

قام مركز ميركاتوس بدراسة القضايا التي ناقشناها سابقا (التداخل الضئيل ما بين الرسمي واللارسمي، والأنماط المختلفة للاستثمار الريادي، ...إلخ) في رومانيا؛[١٤] فالصعوبات التي عانت منها الكثير من الاقتصادات المتحولة في أوروبا الشرقية يمكننا أن نربطها مباشرة بمظاهر العجز في بنيتها المؤسساتية الرسمية، ويمكننا أن نعتبر رومانيا بمثابة مثال محدد لمناقشة هذه

المشكلة العامة.

إن العقبة التي تقف في وجه الازدهار في رومانيا، وكما هو الحال في العديد من الدول النامية والمتحولة، تنبع من طبيعة البنية المؤسساتية الرسمية؛ ففي العديد من الحالات نلاحظ بأن التعويضات المقدمة للاستثمار الريادي غير المنتج والتجنبي أكثر من التعويضات المقدمة للنشاطات المنتجة، كما إن من بين القضايا التي يعاني منها الاقتصاد: مشكلة الفساد (أي: تجنب المؤسسات الرسمية)، والضوابط المفرطة اللايقينية، والفرض العشوائي غير الفعال لهذه الضوابط.

أ. اللايقين القانوني

يمكننا أن نلاحظ الولع بالنشاط القانوني (أي: كثرة إصدار التشريعات) في معظم دول العالم، ورومانيا لا تشذ عن هذه القاعدة؛ فعلى سبيل المثال: يمكن للحكومة الرومانية أن تصدر «قوانين طارئة» ذات صلاحية فورية تؤدي إلى تكرار التغيير في قواعد اللعبة التي يتبعها المستثمر الريادي، ويمكننا أن نحصي في المدة (١٩٩٧ – ٢٠٠٠) صدور (٦٨٤) قانونا مماثلا، وهذا العدد يشكل (٤٣٪) من مجمل القوانين التي صدرت في المدة نفسها، ويتفاقم الأمر سوءا عندما نعلم بأن التغيرات التي تحدثها هذه القوانين في القواعد والإطار التنظيمي عادة ما تكون سيئة الصياغة ومبهمة ومتناقضة أحيانا.

وكنتيجة لهذه التغيرات المستمرة في الإطار التنظيمي الرسمي، فإن المؤسسات الرسمية، وبدلا من أن تقوم بتخفيف سوية اللايقين، فإنها تزيده أكثر. ومن الصعب على المستثمر الريادي، في ظل هذه الظروف، أن يمارس التوقع والتخطيط وغيرهما من النشاطات الضرورية لأداء عمله. والاستبيانات تظهر لنا أن من عواقب ذلك فقدان الثقة لدى ثلاثة أرباع الرومانيين بحكومتهم، وأن أكثر من نصفهم يعتقدون بأن معظم المسؤولين الحكوميين يمارسون الفساد.

والمستثمرون الرياديون الرومانيون يشيرون إلى أن الضوابط هناك كثيرة العدد ودائمة التغير، ولذلك فمن الصعب معرفة الشروط القانونية المطلوبة في حين ما؛ كما إن المسؤولين الحكوميين يواجهون المشكلات في معرفة طريقهم وسط هذا اللايقين القانوني. وينتج عن ذلك تاليا أن القواعد لا يمكن فرضها على نحو

جيـد، وأن منظومـة المحاكـمات لا يمكنهـا العمـل بكفـاءة، وعـلى سـبيل المثـال: إذا رغـب المسـتثمرون الريادِيـون في تسـوية نـزاع مـا فإنهـم يعتمـدون غالبـا عـلى الترتيبـات اللارسـمية بسـبب عـدم كفـاءة البديـل الرسـمي.

ب. السوق السوداء

إن المسـتثمر الريـادي المتنبـه للفـرص الاسـتثمارية يجـب عليـه أن يقـوم دائـما بدفـع الرشـى للمسـؤولين كـي يسـتحصل التراخيـص والشـهادات والتخويـلات اللازمـة، ويمكنـه أيضـا تجنـب المؤسسـات الرسـمية ممـا أدى إلى خلـق قطـاع لارسـمي، ويمكننـا أن نجـد أكثـر أنـماط النشـاطات التجنبية في التهـرب مـن الضرائـب (يشـمل تزييـف تقديـرات الإيـرادات، والضرائـب المفروضـة عـلى العمـل، ...إلـخ) وتجنـب العمليـة القانونيـة الرسـمية (في تأسـيس شركـة جديـدة، أو تعديـل قانـون الشركـة، ...إلـخ). إن الاسـتثمار الريـادي التجنبـي يزدهـر كـرد فعـل عـلى اللايقـين الناتـج عـن المنظومـة القانونيـة الرسـمية، وهـذا يثقـل كاهـل المجتمـع بالتكاليـف لأن المسـتثمر الريـادي، مـن جهـة، يقـوم بتخصيـص المـوارد لتجنـب المنظومـة الرسـمية التـي يفـترض بهـا خدمـة نشـاطات منتجـة، ومـن جهـة أخـرى: لأن تكاليـف فـرض المؤسسـات الرسـمية أكـبر بكثـير مـن الحـد الطبيعـي.

ج. التربح

بـما أن القوانـين الرسـمية تتغـير دائـما، وبـما أن العمليـة التشريعيـة معرضـة دائـما للتأثـيرات الخارجيـة التـي تمارسـها مجموعـات الضغـط والأشـخاص المتنفـذون، فـلا يعـود بعدها مـن الغريب أن نـرى الأفـراد وهـم يحاولـون إحـداث هـذه التغيـيرات عـلى نحـو يصـب في مصالحهـم؛ وهكـذا تتوجـه محفـزات المسـتثمر الريـادي نحـو التربـح مـن أجـل تحصيـل امتيـازات ممـن يمسـكون مقاليـد السـلطة. إن هـذا السـياق يقـدم بيئـة مثاليـة لازدهـار الاسـتثمار الريـادي غـير المنتـج، بـل حتـى نمـو الاسـتثمار الريـادي المدمـر اجتماعيـا، حيـث نـرى بعـض الأفـراد وهـم ينخرطـون في ألعـاب سـلبية أو صفريـة الحصيلـة مـن خـلال تدمـير المـوارد التـي كان يفـترض بهـا أن تعـود بالنفـع عـلى مشـاركين آخريـن في السـوق.

إن الاسـتثمار الريـادي المنتـج يعـاني مـن العرقلـة في رومانيـا بسـبب حقيقـة مفادهـا أن المؤسسـات الرسـمية لا يمكنهـا أن تمـارس وظيفتهـا إلا بشـكل جزئـي (الوظيفـة المتمثلـة في تخفيـض

سوية اللايقين في التفاعل الاجتماعي عبر تقديم موجه للتعامل الاجتماعي). وعندما تصبح هذه الوظيفة التوجيهية غير فاعلة أو ضعيفة، وعندما تتشوه محفزات الاستثمار الريادي فتقود إلى نشاطات مهدرة اجتماعيا، يتعرض النمو الاقتصادي حينها للعرقلة ويقع الاقتصاد في مستنقع الركود، أو في هاوية التقهقر.

ليست رومانيا بحاجة إلى المزيد من الاستثمار الريادي أو من المستثمرين الرياديين، لكنها تعاني من سوء تحديد القواعد الرسمية للعبة الاقتصادية، ولهذا يتوجه الاستثمار الريادي نحو نشاطات غير منتجة.

ثالثا. التأثيرات المترتبة على السياسة التنموية

ما سبق من تحليل، وما تلاه من مثال روماني، يقودنا إلى استنتاجات مهمة حول دور المؤسسات في رعاية الاستثمار الريادي؛ فالمؤسسات الرسمية يمكن تصميمها على نحو تقدم فيه المحفزات للانخراط في نشاطات منتجة، لكنها أيضا تستطيع أن تجعل النشاطات المنتجة باهظة التكلفة بالمقارنة مع البدائل الممكنة. إن المؤسسات الرسمية المصممة على نحو سيئ، وعملية بناء المؤسسات التي لا تأخذ في الحسبان الفجوة الفاصلة ما بين القواعد الرسمية واللارسمية، تتسببان بظهور محفزات تدفع الأفراد إلى:

- تجنب المنظومة القانونية الرسمية واتباع أعراف لارسمية متضاربة في الأداء.
- الانخراط في نشاطات غير منتجة، بل في نشاطات مدمرة اجتماعيا في بعض الأحيان.

وفي نهاية المطاف:

إن ما يهم في السياسة الاقتصادية هو الحالة الواقعية للمحفزات التي تُعرض على المستثمر الريادي؛ فبما أن الاستثمار الريادي لم يتعرض لأزمة وجود في أي مكان أبدا، فإن المضمون الإجمالي للتحليل الذي سبق يتمثل في أن السياسة الفعالة يجب أن تهدف دائما إلى (جعل الانخراط في النشاطات غير المنتجة أكثر تكلفة بالمقارنة مع النشاطات المنتجة). إن التنمية الاقتصادية والنمو يستلزمان قيام المحفزات بتوجيه النشاط الريادي نحو الفرص المنتجة، لا الفرص غير المنتجة.

ومع ذلك، فإن تطبيق السياسة الجيدة ليس بالأمر السهل، وذلك بسبب

المعوقات التي تقف في وجه الإصلاح السياسي الجيد. إن المحفزات الخاطئة يتم تقديمها في العادة للمصلحين الذين يمكنهم الاستفادة شخصيا من خدمة المصالح الخاصة بدلا من تبني سياسات تنفع المجتمع. وفي هذا القسم توضيح لثلاث خطوات يمكن لصنّاع السياسات أن يتبعوها إذا كانوا يرغبون بتغيير المحفزات التي يقدمها المجتمع للمستثمر الريادي، وهي تنطوي على فكرة توعوية مفادها أن (هدف السياسة الاقتصادية يجب أن يتمثل في تغيير التعويضات المعنية والتي يقدمها المجتمع للمستثمر الريادي في سبيل رعاية الاستثمار الريادي المنتج).

أ. التأثير السياسي الأول: تحديد نقطة انطلاق الإصلاح

قبل محاولة البدء بإصلاح موجه نحو تغيير التعويضات المعنية التي يحصل عليها المستثمر الريادي، لا بد أولا من تأسيس مرتكز وثيق أو «نقطة انطلاق» يأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الرسمية واللارسمية معا والتي يعمل المستثمر الريادي ضمنها.

إن التقدير الموثوق والدقيق لنقطة انطلاق الإصلاح التي تعكس فهم العوامل الاقتصادية الرئيسية هو أمر يتمتع بأهمية حاسمة، وذلك للأسباب التالية:

أ- يجب أن تكون الإصلاحات مصممة على مقاس الوضع الفعلي في دولة بعينها، أما الوصفات الإصلاحية العامة فربما لن تستطيع التكيف مع الظروف المحلية، ولهذا فإنها لن «تصمد».

ب- تمتلك الإصلاحات إمكانية مفاقمة الوضع سوءا إذا تكيفت بشكل خاطئ مع الوضع، بل إن غياب المرتكز الدقيق يعني فقدان أي إمكانية لقياس النجاح أو الفشل وأن المشكلات يمكن توليدها من الإصلاحات دون أن يعلم صنّاع السياسات أي شيء عن ذلك.

إن المعرفة التفصيلية بشأن المحفزات الحقيقية التي يواجهها المستثمر الريادي في نشاطاته هي أمر لا غنى عنه في تحديد نقطة الانطلاق، ولا يمكن الحصول على هذه المعرفة إلا بالحديث مع الأشخاص المنخرطين في النشاطات الاستثمارية في الدولة المعنية. ويمكن للكتب القانونية أن تكون نافعة في معرفة ماهية المحفزات الرسمية، لكن لا يمكن الاقتصار عليها في فهم المحفزات والقواعد

التي يتبعها المستثمر الريادي على أرض الواقع، فلا بد من الحصول على استبيانات تفصيلية بشأن المستثمر الريادي إذا أردنا معرفة الطبيعة الحقيقية للمحفزات التي يواجهها.

إن استطلاع رأي المستثمر الريادي يساعد في كشف الحالة السائدة من الاستثمار الريادي التجنبي غير المنتج، وإن غياب التداخل ما بين المؤسسات الرسمية واللارسمية يعتبر إشارة نافعة تشير إلى أن البنية القانونية الرسمية تعيق النمو والتنمية الاقتصادية، وإن تحديد نقطة الانطلاق يساعد على تحديد طبيعة ومدى المشكلة التي يواجهها صنّاع السياسات.

قد يبدو هذا التأثير السياسي الأول واضحا، لكن صناع السياسات كثيرا ما ينقصهم المرتكز المناسب عندما يطلقون الإصلاحات أو عندما يقتصرون في اعتمادهم على الجانب الرسمي من البيئة المؤسساتية المحتواة في التشريعات. ولتلافي ذلك يجب علينا دائما أن نسأل السؤالين التاليين:

أ- هل إننا نعلم حقا كيف تجري الأمور في الدولة المعنية؟

ب- كيف لنا أن نعلم ذلك؟ أي: من أين نستقي معلوماتنا وهل نحن نثق بأن هذه المعلومات تعكس وضع اقتصاد الدولة المعنية كما هو على أرض الواقع؟

ب. التأثير السياسي الثاني: عملية بناء الإمكانية المؤسساتية

عند تحديد الحالة الراهنة لا بد لنا من تمييز الظروف التي يمكن ضمنها بناء التغيير المؤسساتي والإمكانية المؤسساتية.

ب.١. بناء الإمكانية المؤسساتية ضروري للتنمية المستدامة

السبب الرئيسي لبناء الإمكانية المؤسساتية يتمثل في توليد ما يمكننا أن ندعوه (امتلاك سياسة) بحيث يمكن النظر إلى التغيير باعتباره أمرا عضويا يمضي باتجاه أهداف مرغوبة تنفع السكان المحليين. أما تبني السياسات التي تحددها أطراف خارجية فهو أمر يصعب تحقيقه، وذلك لأن المجموعات المصلحية والعطالة المؤسساتية تدعمان استمرار الوضع الراهن. وتكمن الصعوبة في إيجاد وكلاء للتغيير ضمن السكان بحيث يتمتعون بالقدرة على حشد الناس حول الإصلاح الضروري. إن التزام القادة الوطنيين أمر لا غنى عنه، كما إن تحديد المؤسسات

اللارسمية المتوازية مع الإصلاحات المقترحة أمر يساعد على تحقيق (امتلاك سياسة) لأن أعراف الأداء هذه يتقبلها السكان المحليون باعتبارها وسائل لتنسيق النشاطات وحل النزاعات.

ب.٢. بناء الإمكانية المؤسساتية

إن رسم خريطة للأطراف المؤسساتية الفاعلة يساعد على تمييز من هو الذي يتشبث منها بمواقع في عملية صناعة القرار، وهذه الخريطة السياسية تحدد المجموعات (سواء كانت تعمل لدى الدولة أم تمثل جهات خاصة) التي تمتلك مصلحة في استخدام القانون لتركيز المنافع في أيديها بينما تقوم في الوقت نفسها بتوزيع التكاليف على باقي الناس. كما إن هذه الخريطة السياسية تتيح للمصلحين أن يتدبروا أمر معارضي الإصلاح من خلال تخفيف الآلام التي يتحملها أكبر الخاسرين (على سبيل المثال: من خلال رعاية سياسات بعينها، ...إلخ). وإن تحديد المجموعات المصلحية المتنوعة يحتاج من الناحية العملية إلى العمل مع أشخاص من المجتمع المدني ومن الحكومة معا، وبينما تبدو هذه المهمة شاقة فإنها تعتبر ممارسة غير مكلفة نسبيا وستقدم معلومات مصيرية في ما يخص إمكانية التطبيق العملي للإصلاحات.

ج. التأثير السياسي الثاني: تهيئة البيئة التي تفضل الاستثمار الريادي المنتج

تتمثل الخطوة التالية في تطبيق سياسات تفضل الاستثمار الريادي المنتج وإزالة السياسات التي تقدم محفزات لنشاط مدمر اجتماعيا، ويجب أن يتمثل الهدف التوعوي للسياسة العمومية في تخفيض التكلفة النسبية للانخراط في استثمار ريادي نافع اجتماعيا، فمحرك التنمية والنمو هو الاستثمار المنتج، وإذا أردنا للإصلاحات أن تكون ناجحة فلا بد من تقديم البيئة المناسبة للمستثمر الريادي حتى يتمكن من خلق الثروة.

إن التأثير الرئيسي للتحليل الذي أوردناه في ما سبق يتمثل في أن المنظومة القانونية الرسمية يجب أن تخضع للإصلاح من أجل تأسيس بيئة لحقوق الملكية تقدم حقوق ملكية تتصف بأنها محددة بوضوح وقابلة كليا للتبادل وحقيقية ومشخصنة لا يمكن انتزاعها ويمكن الدفاع عنها في محاكم حيادية. وعلى الرغم من أن تأسيس بيئة شاملة ومحددة جيدا

لحقوق الملكية لا يؤدي إلى حل كل مشكلات الدول النامية، فإن هذا الإجراء أفضل تأثيرا من السياسات التي تغفل أهمية حقوق الملكية.

ولا بد عند تصميم السياسات من تلافي الوقوع في الفخ التقليدي المتمثل في محاولة تقديم عون مباشر للمستثمر الريادي؛ فلا السياسة الصناعية ذات الأسلوب القديم ولا الدعم المالي من الحكومة هو ما نحتاجه هنا، وإنما يجب أن يكون تحديد المؤسسات وفرضها هو الهدف الرئيسي للإصلاحات التي تفضل الاستثمار الريادي المنتج اجتماعيا.

رابعا. الخلاصة :

تحاجج هذه الدراسة بأن المؤسسات ليست بدعة فكرية رائجة ستزول بمرور الزمن، وإنما هي عنصري جوهري في وجود نشاط ريادي حيوي منتج. والمؤسسات هي قواعد اللعبة الاقتصادية وترتيبات فرضها، أما النشاط الريادي فهو يتعلق بالابتكار والاكتشاف في السياق التجاري، أي: ضمن منظومة السعر وبتوجيه من آلية الربح والخسارة. إن ما يهم الأداء الاقتصادي هو وجود مجموعة من المؤسسات التي تفضل الاستثمار الريادي المنتج اجتماعيا، فالمشكلة التي تعاني منها معظم الدول النامية ليست غياب النشاط الريادي وإنما توجيهه بشكل خاطئ نحو نشاطات مدمرة اجتماعيا. إن هدف السياسة الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي يجب أن يتمثل في إعادة تأسيس إطار مؤسساتي يسمح للنشاط الريادي المنتج اجتماعيا بالازدهار، وهذه الدراسة تقدم ثلاثة تأثيرات تترتب على السياسات المتبعة:

١. تحديد نقطة انطلاق للإصلاح.

٢. بناء الإمكانية المؤسساتية.

٣. تهيئة بيئة تفضل الاستثمار الريادي المنتج.

وعلى الرغم من اللايقين الذي يحيط بالطريق إلى الإصلاح، فمن المهم أن لا ننسى بأن نوعية المؤسسات الرسمية واللارسمية هي العامل الرئيسي في نشوء الاستثمار الريادي المنتج؛ فالمؤسسات ليست مجرد لفظة طنانة جديدة في فضاء اقتصاديات التنمية، وإنما هي أساس مصيري لا يمكن تجاهله، أساس تقوم عليه المجتمعات وتنمو بفضله.

هوامش البحث :

١- المؤسسات والتغيير المؤسساتي والأداء الاقتصادي: دوغلاس نورث (م١)؛ ص٣. أما المنظمات فهي المؤسسات مضافا إليها الأفراد الذين ينتفعون منها ويسعون إلى تحقيق بعض الأهداف المشتركة.

يمكن الانتقال إلى المسرد البيبليوغرافي في نهاية هذه الدراسة للاطلاع على تفاصيل بيبليوغرافية (باللغة الإنكليزية) للمراجع المذكورة، وذلك بحسب الرقم الذي يلي اسم المرجع بالعربية (م١ مثلا).[المترجم]

٢- يعبر نورث عن ذلك بقوله: «المؤسسات تتضمن كل شكل من أشكال القيود التي يبتكرها الإنسان لتشكيل التفاعل البشري». (المصدر السابق؛ ص٤). راجع أيضا: فهم عملية التغيير الاقتصادي: دوغلاس نورث (م٢).

٣- وفق هذه المعنى يمكن اعتبار المؤسسات بمثابة «موجه للتفاعل البشري، فإذا أردنا تحية صديق في الشارع، أو قيادة سيارة، أو شراء البرتقال، أو استدانة المال، أو إنشاء عمل، أو دفن ميت، فسنعلم (أو سنتعلم بسهولة) كيفية أداء هذه المهمات... وباستخدام لغة الاقتصاد يمكننا القول: إن المؤسسات تحدد وتحد مجموعة الخيارات المتاحة للأفراد». المؤسسات والتغيير المؤسساتي والأداء الاقتصادي (م١)؛ ص ٣- ٤.

٤- المصدر السابق؛ ص٢٢.

٥- يمكن قول الأمر نفسه حول مشاهدي مباريات كرة المضرب، حيث يتبع هؤلاء قوانين غير مكتوبة، ويمكن معرفة ذلك من خلال ملاحظة الاختلافات بين سلوك متابعي مباريات كرة المضرب وسلوك المشجعين في كرة القدم أو كرة السلة على سبيل المثال.

٦- يقدم هرناندو دي سوتو في كتابه (المسار الآخر؛ م٣) العديد من الأمثلة حول الفرض المكلف للقواعد الرسمية، ومنها: الإسكان اللارسمي، والعبور الاعتباطي للشارع. إن القانون الأمريكي (أي: القاعدة الرسمية) يحظر العبور الاعتباطي، لكن من المجدي أكثر للفرد أن يعبر الشارع من مواضع غير مخصصة للعبور، وبالرغم من أن هذا السلوك يمكن ردعه بوجود القانون، فمن المكلف جدا أن يتحقق الفرض الصارم للضوابط المتعلقة به.

٧- هنالك استثناء ينبغي ذكره في هذا

المجال، وهو يحدث عندما لا تؤدي الأعراف اللارسمية إلى تقدم اجتماعي، ويبقى من الصعب، ومن المهم جدا، أن نعرف كيفية تحديد ما إذا كان هذا الحال أمرا واقعا، وماذا ينبغي فعله بهذا الشأن. إن هذه الدراسة تحاجج بأن التأثير المترتب على «المكاسب التي يجلبها التبادل» يجب أن يكون المعيار الأساسي لتقييم القواعد والأعراف التي يتبعها الأفراد.

٨- تعتبر القواعد اللارسمية جزءا مما يمكننا أن ندعوه «الثقافة» أو ما يدعوه الاقتصاديون «الرأسمال الحضري» أو «الهجين» (المعارف العامة). وقد تتعرض الأعراف اللارسمية على المدى البعيد إلى تأثير الإطار المؤسساتي الرسمي، لكنها تكاد تتبوأ دائما موقع الأولوية على المدى القريب، وهنا تكمن الصعوبة في قضايا الثقافة: فهي لا يمكن الاستغناء عنها في ضمان نجاح الإصلاحات، لكن من الصعب تغييرها أو التأثير عليها. وللاستزادة في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: أسباب أهمية الثقافة.. الاقتصاد والسياسة والبصمة التاريخية: بيتر بيتكي (م٤).

٩- راجع: الاستثمار الريادي.. حالاته المنتجة وغير المنتجة والمدمرة: ويليام باومول (م٥).

١٠- للاستزادة حول دور الربح والتنبه الريادي لفرص الربح يمكن الرجوع إلى كتابات إزرايل كيرزنر، وبالأخص كتابه: التنافس والاستثمار الريادي (م٦).

١١- للاستزادة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع مثلا إلى:
الاستثمار الريادي والتنمية.. سبب أم نتيجة: بيتر بيتكي وكريستوفر كوين (م٧).
مأزق الدول ذات النمو المتخلف: كريستوفر كوين وبيتر ليسون (م٨).

١٢- تترافق (الألعاب ذات الحصيلة الصفرية أو السلبية) مع أوضاع لا يؤدي فيها التفاعل الاجتماعي إلى أية مكاسب.

١٣- على سبيل المثال: إن ما عرف لاحقا بـ«لعنة الموارد الطبيعية» (أي: الفكرة القائلة بأن امتلاك الموارد الطبيعية قد ثبت تاريخيا بأنه يضر ولا يساعد الأداء الاقتصادي) هو بالضبط نتيجة لوضع تتوفر فيه الموارد الطبيعية بكثرة لكن قواعد اللعبة تقدم محفزات مدمرة. إن الطرح النظري والخبرة العملية كليهما يبينان بأن الموارد الطبيعية لا تؤدي إلى

ازدهـــار واســع مـــن دون توفـــر البيئـــة المؤسســـاتية الصحيحـــة.

١٤- راجع:

توســـيع التحليـــل.. رومانيـــا: بـــول أليغيســـا وآخـــرون (م٩).

مـــأزق الـــدول ذات النمـــو المتخلـــف (م٨).

References

Douglas North (1990) Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge: .Cambridge University Press

Douglas North (2005) Understanding the Process of Economic Change, Princeton: .Princeton University Press

Hernando De Soto (1989) The Other Path, New York: Harper and .Row Publishers

Why Culture Matters: Economics," Politics, and the Imprint of History" by Peter Boettke (reprinted in Peter Boettke (2001) Calculation and .(Coordination, London: Routledge

William Baumol (1990) "Entrepreneurship: Productive, Unproductive, and Destructive" The Journal of Political Economy, .98(5), 893-921

Israel Kirzner (1973) Competition and Entrepreneurship, Chicago: .University of Chicago Press

Peter Boettke and Christopher Coyne (2003) "Entrepreneurship and Development: Cause or Consequence?" Advances in .Austrian Economics, vol. 6, 67-87

Christopher Coyne and Peter Leeson (2004) "The Plight of Underdeveloped Countries" Cato .Journal, vol. 24(3), 235-249

Paul Aligica, Peter Leeson and Christopher Coyne (2003) "Extending the Analysis: Romania" USAID Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Economic Growth: <http://www.mercatus. .<org/pdf/materials/433.pdf